

أمر تنفيذي

المدعي الخاص للتحقيق، وإذا كان هناك ضمان، فإن المسائل القضائية الناشئة عن أو المتعلقة بالأمر التنفيذي 147.41

حيث أنه، يلزم دستور ولاية نيويورك الحاكمة بالحرص على تنفيذ قوانين نيويورك بأمانة؛ و

حيث أنه، أقسمت رسميًا، وفقًا للمادة 13، القسم 1 من الدستور، على دعم الدستور والقيام بواجبات منصب الحاكمة بأمانة؛ و

حيث أنه، في 22 كانون الأول (ديسمبر) 2020، على طريق ولاية نيويورك، الطريق السريع 87، في مقاطعة أولستر، وقع حادث تصادم بين شرطة ولاية نيويورك الجندي كريستوفر بالدنر وشخص آخر تسبب في وفاة مونیکا غودز ("حادثة غودز")؛ و

حيث أنه، وفقًا للأمرين التنفيذيين 147 و 147.41، تم تعيين المدعي العام كمدعي عام خاص للتحقيق في ظروف حادثة غودز، وإذا لزم الأمر، لمقاضاة أي مسؤول تنفيذي متورط في إنفاذ القانون؛ و

حيث أنه، علم المدعي العام، أثناء التحقيق في حادثة غودز، أن تروبر بالدنر انخرط في سلوك مماثل سابق في مناسبتين مما أدى إلى تصادمين سابقين للسيارات؛ و

حيث أنه، يعرض المدعي العام حادث البضائع أمام هيئة محلفين كبرى في مقاطعة أولستر ويطلب من هيئة المحلفين الكبرى النظر في أي وجميع التهم المناسبة ضد تروبر بالدنر؛ و

حيث أنه، كجزء من العرض التقديمي لهيئة المحلفين الكبرى لحادث البضائع، سيقوم المدعي العام باستدعاء الشخصين المتورطين في الحادثتين السابقتين مع تروبر بالدنر كجزء من الدليل الرئيسي؛ و

حيث أنه، يسعى المدعي العام إلى طلب سلطة مطالبة هيئة المحلفين الكبرى بالنظر في توجيه تهم جنائية مناسبة إلى تروبر بالدنر فيما يتعلق بالحادثتين السابقتين، وإذا صوتت هيئة المحلفين الكبرى لتوجيه الاتهام إلى تروبر بالدنر، فإن سلطة مقاضاة هذه التهم بالإضافة إلى تلك المتعلقة بحادثة غودز، و

حيث أنه، من الضروري ضمان عدم انتهاك قوانين ولاية نيويورك من قبل أي فرد من أفراد شرطة ولاية نيويورك؛ وفي مصلحة الاقتصاد القضائي و

حيث أنه، يجبرني ما سبق ذكره على الاستنتاج بأنه في هذه الحالة، لضمان الثقة الكاملة في نظام العدالة الجنائية لدينا وبدون اعتراض من المدعي العام لمقاطعة أولستر، يجب تعيين مدع عام خاص وأن يحل محل سلطته بكل الطرق سلطة واختصاص المدعي العام لمقاطعة أولستر لإدارة أو تفسير أو مقاضاة أو التحقيق في الأمور المحددة،

الآن، وبناءً عليه، فإنني كاتلين هوكول، حاكمة ولاية نيويورك، بموجب الصلاحيات المخولة لي وفقًا لدستور ولاية نيويورك وقوانينها، ولا سيما القسم الفرعي 2 من القسم 63 من القانون التنفيذي، بموجب هذا يصرح للنائب العام (المشار إليه فيما يلي باسم "المدعي الخاص") بالتحقيق، وإذا لزم الأمر، مقاضاة جميع الأفعال غير القانونية أو الإغفالات أو الأفعال غير القانونية المزعومة أو الإغفالات، بما في ذلك الإدلاء ببيانات كاذبة بما في ذلك الحنث باليمين، أي شخص ناشئ عن أو يتعلق أو مرتبط بأي شكل من الأشكال بـ:

- في 26 كانون الثاني (يناير) 2017، تصادم السيارات الذي يشمل جندي ولاية نيويورك، كريستوفر بالدنر، يقود مركبة رياضية مميزة، ومواطن مدني يقود مركبة مدنية، في ولاية نيويورك، على الطريق السريع 87. و
- في 6 سبتمبر 2019، تصادم المركبات الذي يشمل سيارة الجندي في ولاية نيويورك كريستوفر بالدنر، ومواطن مدني يقود مركبة مدنية، برفقة شخصين آخرين، في ولاية نيويورك على الطريق السريع 87 في مقاطعة أولستر، نيويورك، و

وعلاوةً على ذلك، يجب أن يتمتع المدعي الخاص بجميع السلطات والواجبات المحددة في القسمين الفرعيين 2 و 8 من القسم 63 من القانون التنفيذي

لأغراض هذا الأمر، ويمتلك ويمارس جميع سلطات الادعاء اللازمة للتحقيق وإذا كان هناك ما يبرر ذلك، فقم بمقاضاة أي فرد قريب من الحوادث المحددة،

ويجب أن يحل اختصاص المدعي الخاص محل الاختصاص القضائي لمحاامي مقاطعة أولستر، الذي لا يتمتع إلا بالسلطات والواجبات المعينة له من قبل المدعي الخاص، على النحو المحدد في القسم الفرعي 2 من القسم 63 من القانون التنفيذي؛ و

وعلاوةً على ذلك، بالنسبة لأي مسألة مغطاة في هذه الوثيقة، يكون المدعي الخاص مفوضاً لـ (1) حضور فترة أو شروط محكمة المقاطعة أو المحكمة العليا التي ستعقد في مقاطعة أولستر ولصالحها، (2) المثل أمام أي هيئة محلفين كبرى يتم تشكيلها لأي فترة (فترات) من المحكمة المذكورة، لغرض إجراء أي وجميع الإجراءات والامتحانات والاستفسارات، و (3) رفع أي وجميع الإجراءات الجنائية والإجراءات التي قد تكون قد اتخذت أو اتخذت من قبل المذكورة هيئة المحلفين الكبرى وهيئات المحلفين الكبرى الأخرى المتعلقة أو المتعلقة بأي وجميع الأفعال غير القانونية المزعومة كما هو موضح في الأمر.

يستمر هذا الأمر التنفيذي حتى تعديله أو تعليقه أو إنهائه من قبل الحاكمة.

صدر تحت توقيعني وختم الولاية الخاص في مدينة ألباني في هذا اليوم العشرين من أكتوبر في عام ألفين وواحد وعشرين.

صدر عن الحاكمة

سكرتير الحاكمة